الأمم المتحدة

A/C.3/63/SR.30

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

Distr.: General
20 January 2009
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد مارغريان (نائب الرئيس) . . . . . (أرمينيا)

المحتويات

البند ٦٤ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدَّمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

(هـ) اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

08-57438 (A)

نظراً لتغيُّب الرئيس تولى السيد مارغريان (أرمينيا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٦٤ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع) (A/63/123، A/63/370-S/2008/614، A/63/281-S/2008/431 وA/C.3/63/5)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع) (A/63/259، A/63/272، A/63/287، A/63/293، A/63/293/Corr.1، A/63/299، A/63/365، A/63/340، A/63/337، A/63/367، A/63/486، A/63/161، A/63/223، A/63/263، A/63/270، A/63/271، A/63/274، A/63/275، A/63/278، A/63/286، A/63/288، A/63/289، A/63/290*، A/63/292، A/63/313 وA/63/318)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدَّمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع) (A/63/332، A/63/459، A/63/356، A/63/322، A/63/341، A/63/326 وA/C.3/63/4)

(هـ) اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (تابع) (A/63/264 وA/63/264/Corr.1)

١ - **السيدة ناسو** (أستراليا): قالت إن بلدها على استعداد لفتح حوار مع المجتمع الدولي بشأن احترام التزاماتها فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وأنها تتوقع من البلدان الأخرى أن تحذو حذوها. وأضافت أن استراليا قدَّمت دعوى مفتوحة لزيارتها إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وأنها ستخضع للاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١١.

٢ - وقالت إن إعراب رئيس الوزراء الاسترالي عن الأسف في شباط/فبراير ٢٠٠٨ للشعوب الأصلية في استراليا، وخاصة إلى ''الأجيال المفقودة'' إنما يعتبر تحولاً تاريخياً. وأضافت أن الحكومة الاسترالية تتخذ كثيراً من التدابير الموجَّهة نحو إزالة الفوارق بين السكان الأصليين والسكان غير الأصليين.

٣ - وقالت إن استراليا ملتزمة أيضاً بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واتخذت الإجراءات اللازمة للتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في القريب العاجل.

٤ - وأشارت إلى مشاركة استراليا في جهود إشاعة التسامح على المستويات المتعددة الأطراف والإقليمية، ومن ذلك على سبيل المثال رعايتها للحوار الإقليمي بين الأديان وتطلعها إلى أن تصبح عضواً في جميع آليات الحوار والتعاون بين الأديان من أجل السلام.

٥ - وأعربت عن الأسف لاستمرار الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في عدد كبير من البلدان، وخاصة ميانمار والسودان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية إيران الإسلامية، وأعربت عن أمل بلدها في أن يعمل مجلس حقوق الإنسان، الذي تعمل آلياته بشكل جيد، على نحو أفضل من لجنة حقوق الإنسان التي حل محلها.

٦ - وفيما يتعلق بفيجي ذكرت أن استراليا مقتنعة اقتناعاً راسخاً بضرورة إقامة الديمقراطية بأسرع ما يمكن عن طريق إجراء انتخابات وأعربت عن قلقها لإعلان الأدميرال بينيماراما أمام الجمعية العامة بأنه لا يستطيع تقديم وعد بإجراء انتخابات قبل آذار/مارس ٢٠٠٩، دون أن يحدد موعدا آخر لإجراء تلك الانتخابات.

٧ - **السيد كريمر** (الولايات المتحدة الأمريكية): أعرب، بصفته وكيل وزارة الخارجية، عن التزام بلاده بالديمقراطية

وحقوق الإنسان في الحريات الأساسية والعمل وعن تأكيد الولايات المتحدة مرة أخرى على التزامها بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان بمناسبة الذكرى الستين لذلك الإعلان. وقال إن الديمقراطية تفرض نفسها باعتبارها الصيغة الوحيدة للحكم التي يمكن أن تحمي حقوق الإنسان والحريات الأساسية الواردة في الإعلان، وإن كان يعتقد أنه لا توجد ديمقراطية تتصف بالكمال، بما في ذلك الديمقراطية الأمريكية.

٨ - ولاحظ أنه على الرغم من حدوث تقدُّم كبير في جميع القارات منذ اعتماد الإعلان، لا يزال هناك الملايين من البشر محرومين من حقوقهم الأساسية، تحرمهم منها حكوماتهم التي تضطهد وتسجن الشجعان الذين يناضلون بالطرق السلمية دفاعاً عن حقوقهم.

٩ - وأشار إلى تدهور حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، وذكر بوجه خاص القيود التي تفرضها الحكومة على وسائط الإعلام المستقلة، وقمع المعارضين، والعقوبات البدنية، وقهر النساء، واضطهاد الأقليات الإثنية والدينية.

١٠ - وأشار إلى كوريا الشمالية فقال إن الحكومة تسيطر على جميع نواحي حياة المواطنين في البلد تقريباً وترفض مواكبة التطورات الدولية فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان.

١١ - ثم ذكر بورما/ميانمار فأشار إلى أن أكثر من ٢٠٠٠ من سجناء الرأي، من بينهم أونج سان سو كي، الحائزة على جائزة نوبل، وكذلك الأقليات الإثنية، يتعرضون إلى تمييز خطير وإلى اضطهاد كبير.

١٢ - وأشار إلى الجمهورية العربية السورية فقال إن الذين ينشطون في مجال حقوق الإنسان أو ينتقدون الحكومة كثيراً ما يتعرضون للسجن. وفي أوزبكستان قال إن الأحزاب ومناصري الديمقراطية وحقوق الإنسان وكذلك الصحفيون يقع عليهم قمع كبير. وفي زمبابوي تقف الحكومة بعناد أمام تطبيق اتفاق تقاسم السلطة الموقَّع في ١٥ أيلول/سبتمبر وتسهم في تفاقم الأزمة الإنسانية، فضلاً عن تواتر انتهاكات حقوق الإنسان.

١٣ - **السيد تون** (ميانمار): طلب الحديث في نقطة نظامية، فطالب المتحدث باستخدام الاسم الرسمي لبلده.

١٤ - **السيد كريمر** (الولايات المتحدة): استأنف حديثه قائلاً إن السودان لا تزال ماضية في حملة الإبادة التي تمارسها القوات المسلحة السودانية والعناصر الأخرى التابعة للنظام، كما أن العنف الذي تمارسه الجماعات المتمرِّدة والعصابات لا يزال يتسبب في الوفيات والإصابات والتشريد للسكان المدنيين، ولا يزال انعدام الأمن يعوق المنظمات الإنسانية عن القيام بعملها كما ينبغي. وأضاف أن الحكومة تفرض الرقابة على وسائط الإعلام وتضطهد كل من ينتقدونها.

١٥ - وأشار إلى كوبا فقال إن هناك على الأقل ٢١٩ من سجناء الرأي لا يزالون في غياهب السجون في ظروف مؤسفة ولا تزال الحكومة تضطهد المعارضين. وأضاف أن الأمل في أن يقوم راؤول كاسترو بإصلاحات لم يتحقق، ولا يزال الكوبيون غير قادرين على الوصول إلى مصادر إعلامية مستقلة ولا يستطيعون المشاركة في الحياة السياسية.

١٦ - **السيد فندورا نافارو** (كوبا): أثار نقطة نظام فأشار إلى أن ممثل الولايات المتحدة قد تجاوز الوقت المسموح له بالكلام. وأثار أيضاً السيد شيرننكو (الاتحاد الروسي) والسيد رضواني (جمهورية إيران الإسلامية) والسيدة زانج داو (الصين) ثم السيد رضواني مرة أخرى نقطة نظام فألحوا على ضرورة احترام الوقت المحدَّد حتى تتاح الفرصة لجميع الوفود على قدم المساواة.

١٧ - **السيد كريمر** (الولايات المتحدة) أعرب عن الارتياح لتحرير جميع سجناء الرأي في بيلاروس، وإن أبدى أسفه لأن الحكومة تقوم بقمع مظاهرات المعارضة السلمية. وقال إنه

رغم أهمية التعاون مع الاتحاد الروسي والصين في المسائل الدولية ذات الأهمية، فإنه يذكِّر بأن الولايات المتحدة لا يزال يقلقها أن هذين البلدين ماضيان في قمع الحريات الأساسية لمواطنيهما، ففي الاتحاد الروسي تتعرَّض الأنشطة السلمية التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية والجمعيات الدينية لقيود إدارية ومالية ثقيلة، وتمارس الحكومتان رقابة تزداد حدة على وسائط الإعلام؛ وفي الصين ألقت الألعاب الأولمبية الأضواء على ما حققته البلاد من تنمية اقتصادية مبهرة، ولكنها في الوقت نفسه سلَّطت الأضواء على الجهود التي تقوم بها الحكومة من أجل قمع الحريات الأساسية لمواطنيها.

١٨ - **السيد شيرننكو** (الاتحاد الروسي): أشار مرة أخرى إلى انتهاك النظام الداخلي فقال إن وفده يطلب رسمياً من الأمانة دراسة ما إذا كان رئيس الجلسة يصلح للاستمرار في رئاستها.

١٩ - وبعد إجراء مشاورات أعطى الرئيس الكلمة مرة أخرى لممثل الولايات المتحدة الأمريكية وطلب منه اختتام كلمته بجملة أخيرة.

٢٠ - **السيد كريمر** (الولايات المتحدة الأمريكية): أعرب عن الأسف لوجود ممثلين في القاعة يهتمون بالوقت أكثر مما يهتمون بالاستماع إلى موقف الولايات المتحدة الأمريكية بشأن مسائل مثل جدوى الإجراءات الخاصة التي تتخذها بلدان معيَّنة، أو بإساءة استخدامها لطلب عدم اتخاذ قرار، أو بضرورة تقديم الدعم للمفوض السامي لحقوق الإنسان.

٢١ - **السيد رضواني** (إيران): أثار نقطة نظام، فطالب ممثل الولايات المتحدة بالاعتذار للجنة لانتهاكه النظام الداخلي أولاً برفضه تسمية بلد باسمها الرسمي وثانياً بعدم الالتزام بحدود الجملة التي تقررت له.

٢٢ - **المونسنيور ميليوري** (المراقب عن الكرسي الرسولي): أعاد إلى الأذهان أن حرية الرأي والضمير والمعتقد لا تزال تنتهك في عدد من مناطق العالم، كما يشهد بذلك ما تعرَّض له السكان المسيحيون مؤخراً في الهند وفي العراق، وأضاف أن الحركة والتبادل الثقافي على نطاق غير مسبوق، اللذين أوجدا العولمة، يقتضيان اتصالاً مع أفكار أخرى وتعبيراً عن معتقدات دينية، ويجب أن يكون لكل شخص الحق في ممارسة ديانته وكذلك في التخلي عنها أو تغييرها دون أن يخشى اضطهاداً أو قهراً أو عنفاً. ويجب على الحكومات والمجتمع المدني ورؤساء الطوائف الدينية أن يدافعوا عن هذا المبدأ وأن يضمنوه في تشريعاتهم وتوجيهاتهم ومدونات سلوكهم.

٢٣ - وذكر أن العنف ضد الطوائف الدينية لم يمس أماكن العبادة وحسب، وإنما يؤثر أيضاً على هياكلها التعليمية والإنسانية والاجتماعية. وكثيراً ما تثار حجة الدفاع ضد التحول في الديانة، الحقيقي أو المفترض، ولكن الواقع أن هذا العنف تغذيه مبادئ أصوليه معادية لكل القوى الاجتماعية الأخرى التي تساند الفقراء في الدفاع عن كرامتهم وعن حرياتهم.

٢٤ - وأعرب عن إدراكه لضرورة حماية أصحاب الديانات من دعوات الكراهية الدينية أو من الأفعال التي تؤذي معتقداتهم، ولكنه أعرب عن القلق إزاء التركيز في أعمال اللجنة الثالثة على حماية الأديان من الازدراء، وقال إن ذلك قد يشتت الانتباه عن الموضوع الأساسي، ذلك أن أفضل حماية لحقوق الإنسان هي تطبيق حقوق الأفراد والمجتمعات في الحرية الدينية كما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والإعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصُّب والتمييز القائمين على الدين أو المعتقد.

٢٥ - **السيدة تاديس** (إثيوبيا): أشارت مع الارتياح إلى أن ما يقرب من ١٣٠ بلداً، من بينها إثيوبيا، قد وقَّعت على

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي تمثِّل أول صك دولي قانوني يتم التعاقد عليه بهدف حماية حقوق ملايين البشر الذين يعانون من الإعاقة في جميع أنحاء العالم، وأن نحو ٢٩ بلداً قد صادقت عليها. ونوَّهت كذلك بالتقدُّم المحرز تحت إشراف الأمين العام في مجال تيسير دخول المعاقين إلى المنشآت والخدمات في جميع هيئات الأمم المتحدة.

٢٦ - وعلى الصعيد الوطني قالت إن الحكومة الإثيوبية قد اتخذت إجراءات عديدة لتأمين حماية حقوق الأشخاص المعاقين والنهوض بهم، وهي حقوق منصوص عليها في دستور إثيوبيا وتراعيها السياسات الحكومية في برامج التنمية الاجتماعية والصحة والتعليم والوظائف. وأضافت أنه تم تعديل قانون العمل كما تم وضع خطة عمل وطنية لتأهيل المعاقين وإنشاء لجنة تنسيق متعددة القطاعات عُهدت إليها مهمة إدماج المسائل المتعلقة بالمعاقين في الخطة الخمسية الوطنية للتنمية، كما ساهمت إثيوبيا في إنشاء فريق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة بشأن الإعاقة. وأضافت أنه تم تجميع المنظمات غير الحكومية ومنظمات الأشخاص المعاقين في إطار شبكة إثيوبية وطنية لرعاية لأشخاص ذوي الإعاقة من أجل توعية الجمهور بمسائل الإعاقة والعمل على التصديق على الاتفاقية الخاصة بحقوق الأشخاص ذوى الإعاقة.

٢٧ - وأضافت قائلة إنه في أيار/مايو ٢٠٠٨ تم تنظيم ورشة عمل وطنية ضمت كل الأطراف المعنية، بالتنسيق مع المكتب الإقليمي لمفوضية حقوق الإنسان والمجلس الأثيوبي لحقوق الإنسان، أعرب المشاركون فيها عن رأيهم بأن نقص المعلومات لدى السكان بشكل عام والذين يعانون من إعاقة بشكل خاص، فضلاً عن العوائق المالية، لا تزال تشكل عوائق مهمة أمام تنفيذ كثير من البرامج والسياسات التي تهدف إلى إشاعة وحماية حقوق الإنسان للأشخاص المعاقين. ودعت الشركاء الدوليين إلى مساندة الجهود التي تبذلها بلدها من أجل تحقيق التنمية، عملاً على مراعاة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في الخطط الإنمائية الوطنية.

٢٨ - **السيد كراييفيتش** (صربيا): قال إن الحكومة الصربية تولي أعلى أولوية لحماية حقوق الإنسان وأنشأت لهذا الغرض وزارة حقوق الإنسان وحقوق الأقليات. وذكر أن صربيا قدَّمت تقريرها الأوّلي إلى لجنة حقوق الطفل وستقوم بتقديم تقاريرها إلى لجنة مناهضة التعذيب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ وإلى مجلس حقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر، في سياق الاستعراض الدوري الشامل. وعلاوة على ذلك فقد تبوأت صربيا رئاسة عقد إدماج شعب الرومان، وستولي أولوية لمسألة الإسكان وعدم التمييز في التعليم أمام الرومان.

٢٩ - واستطرد قائلاً إنه ينبغي ملاحظة وضع حقوق الإنسان في جزء معيَّن من صربيا، كما جاء في تقارير عديدة صادرة عن المنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية، وهي منطقة كوسوفو - ميتوهيا، حيث تدهور هذا الوضع بالنسبة لغير الألبانيين منذ إعلان الاستقلال من جانب واحد، خاصة فيما يتعلق بالأمن والوصول إلى الرعاية والأدوية، وحق الملكية والتعليم والعودة الدائمة. وأشار إلى أنه في أعقاب الطلب المقدَّم من صربيا في عام ٢٠٠٥ في تقريرها الأوَّلي عن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، طلبت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تقديم معلومات عن تنفيذ العهد في كوسوفو — ميتوهيا. وأضاف أن هذه المعلومات ستناقشها اللجنة في اجتماعها القادم الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر. وقال إن صربيا، باعتبارها بلداً طرفاً في العهد، ستعرض الحالة في الإقليم لكي تيسِّر على اللجنة تقييمها والخروج بالتوصيات اللازمة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة بشأن تطبيق العهد في ذلك الجزء من الأراضي الوطنية التي تقع تحت إدارتها.

٣٠ - **السيد أرغويلو** (الأرجنتين): قال إنه، بمناسبة الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولاتفاقية منع وقمع جريمة الإبادة الجماعية وبمناسبة الذكرى العاشرة للإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان، ونظراً للأزمة الاقتصادية والمالية والغذائية التي تؤثر على العالم بأجمعه، من المهم إعادة التأكيد على التزام المجتمع الدولي بتعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع. وأكد على أهمية المحكمة الجنائية الدولية في مكافحة الإفلات من العقاب، كما أكد من جديد دعم الأرجنتين للمفوض السامي لحقوق الإنسان ولخطة عمله وللآليات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان وللمقررين والممثلين الخاصين.

٣١ - وأشار إلى أن الصكوك الأساسية الدولية فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان قد أصبحت جزءاً لا يتجزأ من دستور الأرجنتين، وأن الأرجنتين قد صادقت على بروتوكول الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان الذي يقضي بإلغاء عقوبة الإعدام، وعلى البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، فيما يتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام، كما عدَّلت قانون العدالة العسكرية من أجل الإلغاء التام لعقوبة الإعدام في كل تشريعات الأرجنتين. وأعرب عن أمل الأرجنتين في أن يتم توافق في الآراء على نطاق واسع لوقف تنفيذ عقوبة الإعدام، كما أعلن في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، وأن يصبح حقيقة واقعة في جميع أنحاء العالم. وذكر كذلك أن دخول الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي اعتُمدت في عام ٢٠٠٦، وتنفيذها، هما من المسائل البالغة الأهمية لحماية حقوق الأشخاص الذين يقعون ضحايا لتلك الأعمال.

٣٢ - وبصدد مناهضة التمييز قال إن الأرجنتين قد اعتمدت في أواخر عام ٢٠٠٦، بدعم من مفوضية حقوق الإنسان، خطة وطنية ضد التمييز، تقوم على أساس النصوص الصادرة عن مؤتمر ديربان. وأضاف أن الأرجنتين تقف بقوة بشكل خاص ضد كراهية الأجانب وأشكال التمييز التي تقوم على أساس نوع الجنس أو التوجه الجنسي أو الهوية الجنسانية، وأثنى في هذا الصدد على المواقف الشجاعة التي اتخذها بعض المكلفين بولايات تتعلق بالمهام الخاصة. وأضاف أن الأرجنتين هي أيضاً طرف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وهي مقتنعة بأن عصراً جديداً سينفتح أمام الممارسة الكاملة لحقوق جميع الأفراد وحرياتهم.

٣٣ - **السيدة رشيد** (المراقب عن فلسطين): أشارت إلى تقرير المقرر الخاص لحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ (A/63/326) فلاحظت مع الأسف استمرار انتهاكات حقوق الإنسان طوال السنة الماضية بنفس العنف، وأكدت على أن احتلال إسرائيل لفلسطين هو أصل وسبب جميع الانتهاكات التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني، وأعادت إلى الأذهان ذلك الكم الهائل من قرارات الأمم المتحدة وفتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ وقالت إن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة ينبغي النظر فيها في ضوء اتفاقية جنيف الخاصة بحماية المدنيين في وقت الحرب والبروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف واتفاقيات لاهاي واتفاقية حقوق الطفل والعهود الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٣٤ - وذكرت أن العنف نتج عنه مئات القتلى والجرحى بين السكان المدنيين، وأدانت مواصلة أعمال الاستيطان ومصادرة الأراضي الفلسطينية وهدم البيوت وتخريب الأراضي الزراعية الذي تسبب عنه تشريد مئات الأشخاص واحتجاز السلطة القائمة بالاحتلال نحو ١١ ٠٠٠ فلسطيني منهم أكثر من ٤٠٠ من الأطفال ومائة من النساء في ظروف تدعو للأسى. وأدانت مواصلة إسرائيل إقامة جدار الفصل

غير القانوني الذي يعمل، مع أعمال الاستيطان ونقاط التفتيش التي لا حصر لها، على تفتيت وحدة الأراضي الفلسطينية وكذلك اقتصاد الفلسطينيين والنسيج الاجتماعي للفلسطينيين وزيادة استبعاد إمكانية الحل القائم على أساس الدولتين.

٣٥ - وأشارت إلى حصار غزة الذي استمر منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ الذي وصفته بأنه يشكِّل عقوبة جماعية في مخالفة للمادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة، فضلاً عن قيام إسرائيل بمنع وصول المساعدات الإنسانية للسكان الفلسطينيين. وقالت إن الوضع يزداد تدهوراً على الصعيد الاقتصادي والصحي والغذائي، وناشدت المجتمع الدولي إجبار إسرائيل على رفع الحصار واحترام التزاماتها كدولة قائمة بالاحتلال وفقاً للقانون الدولي.

٣٦ - **السيد باك** توك هون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): هاجم ''الحرب على الإرهاب'' التي تقودها الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان وفي الأرض الفلسطينية المحتلة واعتبر أن أعمال العدوان والحرب التي تتسبب في قتل الأبرياء والفوضى الاجتماعية والفقر هي التي تشكِّل أخطر انتهاكات حقوق الإنسان. وأضاف أن أفضل طريقة لحماية حقوق الإنسان هي إذاً ضمان سيادة الدول والأمن والاستقرار الاجتماعي. قال إن من الضروري القضاء على التسييس والانتقائية وسياسة الكيل بمكيالين ووضع حد للقرارات الخاصة بحقوق الإنسان التي تصوغها البلدان الغربية والتي تستهدف البلدان النامية على وجه التحديد، وهي ممارسة تمت إدانتها في الوثيقة الختامية التي اعتمدها مؤتمر وزراء الخارجية لبلدان حركة عدم الانحياز.

٣٧ - وأشار من جهة أخرى إلى أن اليابان ترفض تقديم اعتذارات وتعويضات عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها في كوريا، وأن الحكومة اليابانية تنفي باستمرار مسؤولياتها عن المجازر التي قضت على مليون من البشر وأدت إلى اختطاف ٨,٤ مليوناً من الكوريين ونحو ٢٠٠ ٠٠٠ من ''نساء المتعة''، بل الأدهى من ذلك أن الكوريين الذين يعيشون في اليابان اليوم لا يزالون يواجهون انتقاص حقوقهم بشكل مكشوف.

٣٨ - وقال إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من جهتها ستواصل المساهمة الإيجابية في الجهود الدولية من أجل حماية حقوق الإنسان في الوقت الذي تسعى فيه إلى تعزيز نظامها الاجتماعي القائم على أساس مفهوم الجوش (الاعتماد على الذات) الذي يقوم على أساس أنه لابد من أن تكون إنساناً لكي تعطي لشعبك حقوقاً حقيقية.

٣٩ - **السيد بابادودو** (بنن): قال إن حقوق الإنسان والحريات الأساسية قد تعرَّضت لانتكاس على مدى السنوات الأخيرة بسبب الحرب على الإرهاب والهجرة غير الشرعية. واستطرد قائلاً إن حقوق الإنسان هي من المقومات الأساسية لأي تنمية مستدامة ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومن المهم أن يعرفها الناس وأن يعتنقوها. وقال إنه من أجل هذا كانت بنن صاحبة المبادرة في قرار الجمعية العامة ١٧١/٦٢ الذي أعلن السنة الدولية للتعلُّم في مجال حقوق الإنسان. ولاحظ أنه حدث تقدُّم فيما يتعلق بانتشار وتعليم المبادئ التي تقوم عليها حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وأكد أن تعلُّم حقوق الإنسان يجب أن يقوم على أساس الحوار النشط بين الفرد ومجتمعه مع مراعاة الحقائق على أرض الواقع والخصائص التي يتسم بها كل مجتمع. وقال إن وفده يدعو الدول الأعضاء والمجتمع الدولي، وخاصة المفوضة السامية لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان، إلى وضع برامج لتعلُّم حقوق الإنسان على مستوى المجتمعات بالتعاون مع المجتمع المدني والجامعات والجهات الفاعلة الأخرى.

٤٠ - **السيد هاجمايكل** (قبرص): أكد من جديد على التزام بلده بحماية جميع حقوق الإنسان وأشاد بالدور الذي تقوم به المفوضة السامية لحقوق الإنسان، وأعرب عن مساندته لمجلس حقوق الإنسان.

٤١ - وأشار إلى أن احتلال جزء من بلده بالقوات التركية في عام ١٩٧٤ أدى إلى انتهاكات لحقوق الإنسان منها الوجود غير المشروع للمحتلين الأتراك ومصادرة أملاك اللاجئين القبارصة واستغلالها بطريقة غير شرعية والإساءة إلى التراث الثقافي والديني. وذكر في هذا الصدد الحكم الذي أصدرته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠١ الذي أكد مسؤولية تركيا، وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة (E/CN.4/2006/31) الذي يدعو إلى احترام جميع حقوق الإنسان في الجزيرة، وأشار إلى الدراسة التي قامت بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن الحق في الحقيقة (E/CN.4/2006/91) وتقرير لجنة حقوق الإنسان بشأن استعادة المساكن والأموال في سياق عودة اللاجئين وسائر الأشخاص المشردين (E/CN.4/Sub.2/2005/17 وAdd.1).

٤٢ - وذكر الصعوبات التي يواجهها الآلاف من الأشخاص الذين يعيشون في المنطقة المحتلة في تسيير حياتهم بشكل طبيعي، وأعلن عن إدانته لوجود المستعمرين في المنطقة المحتلة الذي يشكل في نظره انتهاكاً لاتفاقيات جنيف وجريمة حرب حسب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وذكر أنه برغم الجهود التي تبذلها قوة حفظ السلام واللجنة المعنية بالأشخاص المختفين فلا يزال مصير الكثيرين من الأشخاص المختفين غير واضح. وأشار إلى أن الجمعية العامة ومجلس الأمن دعوا في قراراتهما تركيا إلى تنفيذ التزاماتها في هذا الصدد.

٤٣ - وناشد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مضاعفة جهودها من أجل وضع حد لتلك الانتهاكات لحقوق الإنسان والوصول إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة لمسألة قبرص على أساس قرارات ومقررات المنظمات الأوروبية والدولية، عملاً على توحيد الجزيرة وطائفتيها لكي يتمتع الجميع من جديد بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٤٤ - **السيد ألكسندراكس** (اليونان): كرر ما أعرب عنه ممثل قبرص من قلق وأشار إلى أن نيقوسيا لا تزال العاصمة الوحيدة المقسَّمة في أوروبا، وأن ثلث سكان قبرص قد شردوا، وأن سرقة التراث الثقافي والديني للجزيرة وتحطيمه لا يزالان مستمرين. وأشاد ببدء المفاوضات تحت رعاية الأمين العام بين الرئيس كريستوفياس والمسؤول التركي القبرصي السيد طلعت، ودعا إلى اتفاق عام من أجل توحيد قبرص. وأشار بدوره إلى حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان فذكر إلى أن تركيا تخالف الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالأشخاص المختفين وحقوق المواطنة للأشخاص المشردين والظروف المعيشية داخل جيب كارباس حيث لم يحتفل بأي مناسبات ثقافية أو دينية منذ نزوح السكان القبارصة اليونان.

٤٥ - وأشاد بدوره بجهود اللجنة المعنية بالأشخاص المختفين وناشد تركيا توضيح مصير هؤلاء المختفين، وطالب بضمان حقوق القبارصة اليونان في ممتلكاتهم، وأعرب عن الأسف لبيع ممتلكاتهم للأجانب.

٤٦ - **السيدة بيرشايابوم** (تايلند): أعربت عن التزام بلدها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وكذلك بالديمقراطية، وقالت إن تايلند احتفلت بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان بإطلاق حملة وطنية للتعليم والتوعية بمضمون الإعلان وبتنفيذ مختلف اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان.

٤٧ - وأشارت إلى الدور الحاسم الذي ينبغي أن يقوم به مجلس حقوق الإنسان، وأعربت عن الأمل في أن تؤدي آلية

الاستعراض الدوري الشامل إلى قيام المجلس بدوره بشكل فعال وموضوعي. وقالت إن تايلند تساند المكلفين بولايات في سياق الإجراءات الخاصة وتشجعهم على مواصلة عملهم بكل استقلال وحياد. ودعت البلدان المعنية إلى التعاون البنَّاء معهم.

٤٨ - وقالت إن تايلند تولي أهمية خاصة في تشريعاتها وفي دستورها إلى حماية حقوق المرأة والطفل والمعاقين والعمال المهاجرين والقبائل الجبلية، كما تولي اهتماماً بالحفاظ على كرامة الأشخاص الذين يعيشون مع عدوى الإيدز وعلى حقوقهم الإنسانية. وذكرت إلى أن دخول اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حيز التنفيذ، التي دخلت تايلند طرفاً فيها، إنما هي مناسبة للخروج من نهج يقوم على أساس التعاطف إلى نهج يقوم على أساس حقوق الأشخاص، ونوَّهت بإنشاء مركز آسيا ومنطقة المحيط الهادئ للتنمية من أجل الأشخاص ذوي الإعاقة، وهي مبادرة مشتركة بين السلطات التايلندية والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وأعلنت عن تأييدها الكامل لإنشاء جهاز إقليمي لحقوق الإنسان في إطار رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وذكرت في النهاية أن تايلند تناشد الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة دعم ترشيح السيد بونتان لعضوية لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤٩ - **السيد تومو مونتي** (الكاميرون): قدَّم سرداً موجزاً لحالة حقوق الإنسان في الذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي: فأشار إلى اعتماد صكوك دولية جديدة من قِبل الدول الأعضاء التي انضمت إلى تلك الصكوك، ولكن المهمة المتبقية لا زالت كبيرة، ونوَّه لذلك بكون المفوضة السامية تعتزم توثيق الصلة بين حقوق الإنسان والتنمية والسلم والأمن. وقال إنه يشاركها الرأي في أنه ينبغي أن يتاح للجميع العيش بكرامة، وألاّ يتعرض أي فرد للجوع أو العنف أو التمييز، وأن جميع حقوق الإنسان ذات قيمة عالمية بما فيها الحق في التنمية. ورحَّب باعتماد البروتوكول الإضافي للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأكد على ضرورة ضمان ممارسة جميع حقوق الإنسان وتمتع الناس بها، وقال إن التعلُّم في مجال حقوق الإنسان يجب أن يكرس الاعتزاز بتلك الحقوق وتنفيذها، وهو عنصر لا غنى عنه لثقافة السلام. وأشار إلى تقرير الأمين العام بشأن مركز الأمم المتحدة دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في أفريقيا الوسطى فنوه بالأثر الإيجابي لما يقوم به المركز من أنشطة في مجال التدريب والتوعية بحقوق الإنسان ونشرها في المدارس وفي الأوساط المهنية. وذكر أن الكاميرون تسعى إلى تصحيح المشاكل المتعلقة بالجهاز القضائي وإدارة العدالة وتتوخى في هذا الصدد إقامة سجون جديدة ومواصلة نشاطها الخاص بتدريب الكوادر اللازمة. وأشاد بقرار الجمعية العامة الذي يطالب بزيادة الموارد إلى المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في أفريقيا الوسطى، وأعرب عن الأمل في أن يقترح الأمين العام في الميزانية القادمة موارد محدَّدة للمركز كما أوصى بذلك من قبل.

٥٠ - وقال إن الكاميرون تأثرت بالأزمة الاجتماعية الناشئة عن زيادة أسعار المواد الزراعية والوقود، وأنها تتخذ التدابير اللازمة لتحسين معيشة السكان، وهي تدابير تثقل كثيراً على الميزانية الوطنية. وقال إن الحكومة قد حاولت طوال الأزمة الحفاظ على النظام العام والأمن، مع مواصلة التأكيد على الحوار والمصالحة.

٥١ - وقال إن الكاميرون تعتز بعلاقتها مع مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتعتز بوجود المركز في ياوندي.

٥٢ - **السيد فوندورا** نافارو (كوبا): أعرب عن الأسف لعدم وجود تعاون حقيقي في موضوع حقوق الإنسان،

وندَّد برغبة ”بلدان الشمال“، وخاصة الولايات المتحدة، في فرض نموذج وحيد ونظام عالمي لا يخدم سوى مصالحهم. وأكد على ضرورة احترام أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة احتراماً كاملاً، ودعا إلى احترام التنوع الثقافي والسياسي والديني والاقتصادي والاجتماعي، وقال إن بلدان الشمال تتجاهل ذلك من أجل فرض هيمنتها الإيديولوجية، وتتذرَّع في سبيل ذلك بمبادئ حقوق الإنسان. وأضاف قائلاً إن هذه البلدان هي أسوأ من يقدِّم الدروس لبلدان الجنوب، وأشار في هذا الصدد إلى الانتهاكات التي تنتهجها الولايات المتحدة باسم الحرب على الإرهاب واحتقارها للحق في الصحة والتعليم والتنمية، فضلاً عن العدد القياسي للأشخاص المعتقلين في السجون الأمريكية، وأضاف إلى ذلك أن الرئيس الأمريكي لم يحصل على ولايته إلاّ بانتخابات زائفة ولذلك فليس من المستغرب أن الولايات المتحدة تتردد في تقديم نفسها لعضوية مجلس حقوق الإنسان. وذكر أن الاتحاد الأوروبي يمارس نهجاً انتقائياً حين يدين انتهاكات حقوق الإنسان في بلدان الجنوب ولكنه يغض الطرف عن الانتهاكات التي ترتكبها بلدان الشمال باسم الحرب على الإرهاب، ومن هنا فإن أوروبا تحتاج أيضاً إلى تقدُّم في هذا الصدد، خاصة فيما يتعلق بالسكان المهاجرين. واستطرد قائلاً إن الحرية والديمقراطية ليستا حكراً على بلدان الشمال، وهي ليست مؤهَّلة لفرض نموذجها في التنظيم السياسي والاجتماعي على الآخرين. وقال إن كوبا ستواصل معارضة التذرُّع بحقوق الإنسان من أجل الهيمنة وستواصل سياستها في التعاون في موضوع حقوق الإنسان على أساس الاحترام المتبادل وعلى أساس القانون الدولي.

٥٣ - **السيد أونيشينكو** (أوكرانيا): أعرب عن تأييده الكامل لبيان رئاسة الاتحاد الأوروبي، وقال إن حقوق الإنسان يجب أن تصبح الركن الثالث في أعمال الأمم المتحدة. وأعرب عن دعم أوكرانيا لتحالف الحضارات، وقال إنها صادقت على الاتفاقية الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها، كما أصبحت طرفاً في البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، وقامت فعلاً بإلغاء تلك العقوبة. وتنوه أوكرانيا بالعمل الذي تقوم به بلدان جميع القارات والذي أدى إلى عرض مشروع قرار أيدته نحو مائة دولة في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

٥٤ - وقال إن أوكرانيا تحيي في هذا العام الذكرى الخامسة والسبعين للمجاعة الرهيبة التي اجتاحت ذلك البلد في مطلع الثلاثينيات تحت حكم سلطوي وأدت إلى وفاة سبعة ملايين إلى عشرة ملايين من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء، وأضاف أن حقائق هذه المأساة تم طمسها في أوكرانيا على مدى عدة عقود، تحت سمع وبصر المجتمع الدولي دون أن يحرك ساكناً. وأضاف أن الكارثة التي حلَّت بأوكرانيا لم تكن فاجعة وطنية فحسب وإنما كانت كارثة إنسانية، ولكي لا تمر مر الكرام فإن أوكرانيا تود إحياء ذكرى الضحايا وتدعو المجتمع الدولي إلى منع تلك الجرائم.

٥٥ - **السيد مغبوكوير** (نيجيريا): قال إن نيجيريا ستخضع في عام ٢٠٠٩ لإجراء الاستعراض الدوري الشامل الذي يقوم به مجلس حقوق الإنسان، وأشار إلى التزام بلده منذ أيار/مايو ١٩٩٩ بحقوق الإنسان وإقامة الحكم الديمقراطي، وفي هذا الصدد فإن دستور نيجيريا يحمي كرامة الإنسان ويحظر التعذيب والمعاملة المهينة وغير الإنسانية كما يحظر الرق والعمل القسري والممارسات غير الدستورية في مجال العمل القسري أو الإجباري، وهو مجال حقَّقت فيه نيجيريا تقدماً كبيراً بدعم من نقابات العمال ومنظمات المجتمع المدني.

٥٦ - وأضاف أن لكل دولة مستقلة حقاً غير قابل للتصرف في اختيار نظامها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والقضائي، ومن هذا المنطلق فإن نيجيريا ترى أن عقوبة الإعدام هي عقوبة ردع ضرورية وناجعة إذا أخذنا في الاعتبار الثغرات الموجودة في نظامها القضائي، ومع ذلك فقد أكد على احترام حق المتهمين وكرامتهم.

٥٧ - وأضاف أن الدستور النيجيري يحظر الإعدام خارج النظام القضائي كما يحظر التعذيب، ويؤكد على ترسيخ الحق في الحياة والكرامة الإنسانية، وقد صادقت نيجيريا على العديد من الصكوك الدولية والإقليمية التي تناهض تلك الممارسات، كما أعدت مشروع قانون يهدف إلى تنفيذ سائر الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان والتصديق عليها.

٥٨ - ومضى قائلاً إن نيجيريا قد اتخذت التدابير اللازمة ضد الاعتقال التعسفي ولإصلاح نظام السجون، وقرَّرت ضمن أمور أخرى تخصيص عدة مليارات من النيرا في ميزانيتها لعام ٢٠٠٨ من أجل تلك المبادرة التي تتضمن إطلاق سراح مئات المعتقلين من كبار السن الذين يزيد عمرهم عن ٦٠ عاماً، كما أنها بسبيل إدخال إصلاحات في القطاعين التشريعي والقضائي.

٥٩ - ومضى قائلاً إن حرية الفكر والضمير والمعتقد مكرَّسة في الدستور والتشريعات النيجيرية، كما تُتخذ إجراءات هامة بشأن صحة ورفاه النيجيريين بدعم من شركاء التنمية والقطاع الخاص، وقد خصَّصت الحكومة الفيدرالية بليوناً من الدولارات تفاوضت عليها مع صندوق النقد الدولي تخفيفاً لديونها، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخاصة في قطاع الصحة.

٦٠ - **السيد أوكودا** (اليابان): أعرب عن الأمل في أن تستهدي أعمال مجلس حقوق الإنسان بالمبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية، ولاحظ أن اليابان قد طُلب منها الخضوع للاستعراض الدوري الشامل الذي يقوم به المجلس في أيار/مايو ٢٠٠٨، وأعرب عن اعتقاده بأن جميع الدول الأعضاء لا بد أن تتعاون تعاوناً نشطاً مع هذا الإجراء وتطبيق التدابير الموصى بها في هذا الإطار. وأضاف أن اليابان تدعم العمل الذي تقوم به مفوضية حقوق الإنسان من أجل تعزيز حضورها حتى تستطيع تقديم مساعدة إلى جميع البلدان تتفق مع احتياجاتها الخاصة.

٦١ - وأعرب عن الاقتناع بأن الحوار والتعاون هما أفضل السُبل لتعزيز حقوق الإنسان، ومن هذا المنطلق فإن اليابان شاركت في حوار مفتوح في كمبوديا، وبذلك يسَّرت وضع القانون المدني والإجراءات المدنية وإطلاق عملية الخمير الحمر. وأشاد أيضاً بقيام سري لانكا بوضع خطة وطنية لحقوق الإنسان، وأعرب عن الأمل في أن يقوم ذلك البلد بحماية الأشخاص المشرَّدين وبالدفاع عن حقوق الإنسان.

٦٢ - وقال إن الأمين العام والمقرر الخاص لاحظا في تقريرهما عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان لا تزال تجري في ذلك البلد، وأعرب عن أمل اليابان في أن ترد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على هذه الاتهامات بموضوعية. وأضاف أن حكومة اليابان تواصل سياستها في تطبيع العلاقات مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عملاً على حل المسائل المتبقية، وخاصة ما يتعلق بعمليات الاختطاف والأنشطة النووية والصواريخ، وتناشد ذلك البلد إنشاء لجنة تحقيق وفقاً لما تعهَّدت به.

٦٣ - وأثنى على القرار الذي اتخذته ميانمار بالسماح بزيارة السيد كينتانا، المقرر الخاص لحقوق الإنسان في ميانمار، إلى ذلك البلد، وأعرب عن أمل اليابان في توسيع ذلك التعاون بحيث يشمل السيد جمباري، المستشار الخاص لميانمار.

وأعرب عن الأمل كذلك في أن تشارك جميع الأحزاب في الحوار.

حق الرد

٦٤ - **السيد شيرنينكو** (الاتحاد الروسي): تحدث ممارساً حق الرد فأعلن أن بيان جورجيا في اليوم السابق لا أساس له من الصحة، كما كانت بياناتها السابقة. واقترح على زملائه المحترمين دراسة التقارير التي أعدتها المنظمات غير الحكومية دراسة عميقة. وقال إن المعلومات الخاصة بالأسلحة تنسحب على الجانب الجورجي في النزاع. ومضى قائلاً إنه منذ وقت طويل توقفت جورجيا عن عمد عن الوفاء بالتزاماتها الدولية وخاصة التي تعهَّدت بها أمام مجلس أوروبا بشأن إعادة توطين السكان الترك والروس، وسائر الأقليات.

٦٥ - وقال إن الاتحاد الروسي أشار في البيان الذي ألقاه بالأمس في سياق حق الرد إلى الانتهاكات العديدة لحقوق الإنسان التي ترتكبها جورجيا، وإلى أن التقرير الذي أعده أمين المظالم في جورجيا يورد أيضا وصفاً تفصيلياً لتلك الانتهاكات، ولكن البرلمان الجورجي يواصل تأجيل دراسة تقرير أمين المظالم الذي يعرب عن القلق فيما يخص احترام حقوق الإنسان، ويؤكد أن البلد يسوده الخوف وآليات القمع وأن السلطات تحتكر القوة وأنه منذ ''الثورة الوردية'' أصبحت وزارة الإعلام جهازاً للمراقبة السياسية على الجهاز الحكومي وتسيطر في الواقع على جميع نواحي الحياة السياسية وأن المحاكم ليس لها مهمة إلاّ الموافقة على قراراتها. وأضاف أن المحاكم والمؤسسات الصغيرة تخضع لضغوط الدولة، كما أن الدولة تصادر الممتلكات الخاصة.

٦٦ - **السيد جورجيو** (إريتريا): رد على البيان الذي ألقاه بالأمس ممثل فرنسا باسم الاتحاد الأوروبي في سياق البند ٦٤ ج) من جدول الأعمال فقال إن ذالك البلد قرر التعليق على حالة حقوق الإنسان في بعض البلدان، التي تم اختيارها بطريقة انتقائية وعشوائية ولأسباب سياسية باعتبارها هدفاً سهلاً، دون أن يذكر البلدان التي يعتبرها صديقة ولكن ترتكب فيها انتهاكات خطيرة. ومضى قائلاً إنه في الوقت الذي يوجد فيه اهتمام جديد بمجلس حقوق الإنسان فإن من المؤسف أن بعض الوفود تصر على توجيه اتهامات بممارسات أودت بلجنة حقوق الإنسان. ولا بد للمرء من أن يتساءل عن السبب في أن البلدان التي تقدِّم نفسها باعتبارها مدافعة عن حقوق الإنسان تصر على انتهاج أساليب تم رفضها بعد سنوات عديدة من الجهود لافتقارها إلى الكفاءة والموضوعية. وتساءل عما إذا كانت تلك البلدان ترغب حقيقة في تحسين أحوال ملايين الأشخاص الذين يعانون في جميع أنحاء العالم. وأشار إلى أن النظام الجديد الذي أسسه مجلس حقوق الإنسان يفرض على جميع الدول تقديم تقارير ويستدعي جميع الدول إلى عملية الاستعراض الدوري الشامل.

٦٧ - ومضى قائلاً إن إريتريا انضمت إلى معظم الاتفاقيات الرئيسية الخاصة بحقوق الإنسان وأدمجت في تشريعاتها الوطنية معظم أحكام تلك الاتفاقيات، وخاصة ما يتصل بمنع ختان الإناث، وأنها تتوخى تحقيق جميع حقوق الإنسان الأساسية لجميع المواطنين وخاصة الفئات المستضعفة ومنها الأشخاص المشردون. وتمنى لو يترك الأعضاء جانباً الاعتبارات السياسية ويشاركون بنشاط في التعاون غير الاستفزازي.

٦٨ - **السيد تون** (ميانمار): قال ممارساً حق الرد على البيانات التي أُلقيت بالأمس وصباح اليوم من قِبل فرنسا باسم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في إطار البند ٦٤ ج) إن من حق جميع الدول ومجموعات الدول أن تنبه الهيئات المختصة في الأمم المتحدة إلى حالة حقوق الإنسان في العالم، بشرط أن تراعي في ذلك المساواة والموضوعية وعدم أخذ جانب دون آخر، في إطار من التعاون وفقاً لأحكام

الميثاق، وينبغي تجنُّب الانتقائية والتمييز. وأضاف أن مجلس حقوق الإنسان هو الهيئة المؤهَّلة لفحص المسائل المتعلقة بتلك الحقوق. أما استغلال حقوق الإنسان لأغراض سياسية، وخصوصاً من أجل الهجوم على ميانمار، فهو تصرف غير مبرَّر ومقلق لميانمار للغاية، وأن ازدراء الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الواضح لأعمال مجلس حقوق الإنسان الذي بدأ بالفعل فحصاً متعمقاً لحالة ميانمار هو شيء يدعو للأسف بشكل خاص.

٦٩ - وأضاف أن ميانمار تتعاون مع المستشار الخاص لميانمار ومع وكيل الأمين العام ومع المقرر الخاص لحالة حقوق الإنسان في ميانمار، وتنتظر منهم نفس روح التعاون، وهي تأسف أشد الأسف لمحاولة الاتحاد الأوروبي تسييس الأزمة الإنسانية التي سببها إعصار نرجس في ميانمار رغم أن استجابة السلطات للأزمة اتسمت بكفاءة شهد بها كثير من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والدولية.

٧٠ - ومضى قائلاً إن الوفد الفرنسي يطلب من مجلس الأمن، في بيانه، النظر فيما إذا كانت ميانمار تشكِّل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وقد أكدت جميع الدول المجاورة لميانمار، وكذلك حركة بلدان عدم الانحياز، أن جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بإجراء مناقشة رسمية أو غير رسمية بشأن الحالة في أي بلد عضو في الأمم المتحدة أو بشأن أي مسألة لا تشكِّل تهديداً للسلم والأمن الدوليين تعتبر انتهاكاً للمادة ٢٤ من الميثاق.

٧١ - وأعرب عن أسف ميانمار أيضاً لمواصلة وفود بعينها عدم استخدام الاسم الرسمي لبلده رغم تنبيه رئيس اللجنة إلى ذلك.

٧٢ - **السيد رضواني** (جمهورية إيران الإسلامية): قال رداً على بيانات الولايات المتحدة وأستراليا إن عام ٢٠٠٨ كان أسوأ عام بالنسبة لحقوق الإنسان في الولايات المتحدة حيث تصاعدت الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان فيها. فقد انتهكت الولايات المتحدة حق الحياة وبشكل خاص في إلقاء القنابل جواً في أفغانستان التي قتلت أكثر من ٥٠٠ شخص من المدنيين منذ عام ٢٠٠٦، وفي آذار/مارس أعربت لجنة القضاء على التمييز العنصري عن قلقها الشديد إزاء التمييز العنصري الذي يمارس ضد المواطنين الأمريكيين من أصول إسبانية وأفريقية خاصة في المدارس وفي السجون. أما التعذيب، الذي أذنت به الإدارة الحالية رسمياً في عام ٢٠٠٨ فيمارس بشكل منهجي للحصول على اعترافات السجناء الأمريكيين، كما أصبحت الحرب على الإرهاب ستاراً لوحشية الشرطة المتزايدة والتي ترتكب دون محاسبة أو عقاب، كما أشارت بذلك بوضوح لجنة حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٦. وفضلاً عن ذلك فإن الولايات المتحدة تؤيد، دون موارية، المعاملة غير الإنسانية التي تعاملها إسرائيل للفلسطينيين وخاصة في قطاع غزة.

٧٣ - وأشار إلى أستراليا فقال إن عدد السكان الأصليين الذين يموتون في الاعتقال لا يزال مرتفعاً بسبب ممارسة التعذيب الذي لا يعاقب عليه دائماً، هذا فضلاً عن المعاملة السيئة للمهاجرين وطالبي اللجوء. وتساءل عما إذا كان يجوز للبلدان التي ترتكب فيها انتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان أن تسمح لنفسها بأن تكون حكماً على حالة حقوق الإنسان في سائر بلدان العالم.

٧٤ - **السيد سعيد** (السودان): قال ممارساً حق الرد إنه يود الإشارة مرة أخرى إلى بيانات ممثلي الولايات المتحدة وأستراليا.

٧٥ - وقال إن ممثل الولايات المتحدة تحدَّث عن القتل الجماعي في معرض تطرقه للحالة في دارفور مع أن الأمم المتحدة لم تؤكد مطلقاً أن هذا حدث، وما هذا القول إلاّ تعبير عن عنجهية الولايات المتحدة وعدم احترامها للبلدان

الأخرى ورغبتها في إدارة العالم بما يحقق مصالحها. وأضاف أن السودان لا تقبل نصيحة من بلد يقدِّم أسوأ مثل يمكن تصوره للعنف والتعذيب. وأضاف قائلاً إن البلد الذي يشرف على غوانتانامو وأبو غريب يجب عليه أن يحترم حقوق الإنسان قبل أن يصدر أحكاماً على الآخرين، وعليه أن يضع حداً للتمييز ضد المواطنين الأمريكان من أصول أفريقية وإسبانية وأن يكف عن استخدام نُظم التنصُّت باسم الحرب على الإرهاب. وأضاف أن السودان سيمضي قُدماً في البحث عن حل لمشكلة دارفور بمساعدة قطر وبالتعاون مع أولئك الذين يرجون السلام في العالم وكذلك مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية في إطار المبادرة التي أطلقها رئيسها.

٧٦ - وقال إن ممثلة أستراليا لا يجوز لها هي الأخرى محاولة إعطاء مظهر الدولة القوية في الوقت الذي يعرف الجميع كيف تعامل بلدها سكانها الأصليين والمهاجرين إليها وطالبي اللجوء.

٧٧ - **السيدة بوروما** (زمبابوي): قالت ممارسة حق الرد إنها تود الإشارة إلى البيانات التي أُلقيت باسم الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا واستراليا ونيوزلندا بشأن البند ٦٤ من جدول الأعمال، ووصفتها بعدم اللياقة وعدم المصداقية والغطرسة. وقالت إن حكومة زمبابوي ترى أنه لا يمكن ضمان حقوق الإنسان للسكان الذين يعيشون في فقر مدقع، ولذلك، ومن أجل معالجة المشكلة، قامت زمبابوي بإطلاق عملية لإعادة توزيع الأراضي بشكل منصف بما يتيح تنميتها كما ينبغي، ولكن المؤسف أن الجزاءات السياسية والاقتصادية التي فرضتها عليها دول متقدمة النمو معيَّنة كان لها رد فعلها السلبي. ومضت قائلة إن زمبابوي تضع استقلالها وسيادتها وكرامتها ومستقبلها وحقها في تقرير مصيرها في المقام الأول ولذلك فهي ترفض محاولات التخويف التي تفرضها عليها بلدان معيَّنة وكتل إقليمية معيَّنة تحت ذريعة الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية والحكومة الرشيدة، ففرضت عليها منذ عدة سنوات تدابير تتنافى كلياً مع مبادئ التعاون الدولي.

٧٨ - وأضافت قائلة إن حكومة زمبابوي تدرك جيداً أن مسؤوليتها في المقام الأول هي ضمان الرفاه لشعبها وخاصة ضمان التغذية لهم في وقت الجفاف، ولهذا السبب فهي تستورد المواد الغذائية وتناشد العالم أن يمد إليها يد المعونة. وأضافت أن البلدان التي يقلقها فعلاً حالة الزمبابويين ينبغي لها أن ترفع الجزاءات وأن تقدِّم المساعدة. وأشارت إلى العملية السياسية فقالت إن الأحزاب الثلاثة وقعَّت اتفاقاً في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ وتقوم حالياً بتنفيذه، بمساعدة الترويكا، وهي عملية سياسية دقيقة، وهي شأن داخلي زمبابوي ولا شأن لأي بلد آخر فيها.

٧٩ - **السيد ستريغريسكي** (بيلاروس): مارس حق الرد على ممثل الولايات المتحدة الأمريكية فقال إن بلده ليس فيها سجناء سياسيون وإنما سجناء بموجب القانون العام، فهو بلد يحترم التشريعات المعمول بها في المؤسسات ويضمن أمن سكانه ويعمل في ظل نظام متعدد الأحزاب.

٨٠ - وأشار أيضاً إلى أن من اللائق احترام الاسم الرسمي لبلده في وثائق الأمم المتحدة، فقد استعمل الاتحاد الأوروبي، ربما عن غير قصد، صيغة خاطئة، ويهمه تصحيحها لأن من شأن هذا الخطأ أن يثير الاضطراب إذا تكرر.

٨١ - **السيد شين** (تركيا): قال ممارساً حق الرد إنه مضطر إلى الإشارة إلى مداخلة ممثل اليونان، إذ أن مشكلة قبرص لم تبدأ مع تدخل تركيا في عام ١٩٧٤ وإنما بدأت في ١٩٦٣، كما يشهد بذلك وجود قوات الأمم المتحدة في الجزيرة منذ عام ١٩٦٤ لوضع حد للهجمات التي يشنها القبارصة اليونان ضد القبارصة الأتراك. وأضاف أن سنتي ١٩٦٣ و١٩٧٤ شهدتا انفجارات وأعمال تخويف وعمليات تطهير

إثني، وكان هدف اليونان هو ضم الجزيرة إلى القارة الأوروبية. ولم تتدخل تركيا إلاّ في عام ١٩٧٤ بعد أعمال عدوانية عديدة، وقد تدخلت في إطار حقها ومسؤوليتها في وقف ضم الجزيرة إلى اليونان. وأضاف أن خطة التسوية التي اقترحتها الأمم المتحدة تم توقيعها في عام ٢٠٠٤، ولكن أحوال السكان القبارصة الأتراك لم تتحسَّن إطلاقاً، وينبغي للمجتمع الدولي أن يساندهم من خلال استئناف العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المباشرة مع هؤلاء السكان دون تأخير.

٨٢ - **السيد غو** (الصين): قال ممارساً حق الرد إنه يرفض رفضاً قاطعاً الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة التي ساقها ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، فقد عملت الصين دائماً على حماية حقوق الإنسان لسكانها وفقاً للدستور، وقد حقَّقت على مدى السنوات الثلاثين الماضية تقدماً كبيراً في هذا الصدد، ومن المؤسف أن الولايات المتحدة لا تأخذ ذلك في الاعتبار. وقال إن الاتهامات الموجَّهة إلى بلده لا تنطلي على أحد، وإنما هي تثبت أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تفرض نفسها حامية لحقوق الإنسان في العالم. وأعرب عن أمله في أن تدرك الولايات المتحدة بعد ٦٠ عاماً من اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أنها لا تزال تنتهك حقوق الإنسان في إطار الحرب على الإرهاب، وأنها لم تضع حداً للتمييز العنصري على أرضها وأنها تنهب أراضي وموارد السكان الأصليين، وبدلاً من أن تحاول الحد من غلوائها فإنها تستخدم الكيل بمكيالين وأساليب النفاق، والأجدر بها أن تشارك في الحوار حول حقوق الإنسان بموضوعية وإنصاف.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.